

## صفحة جديدة في تنظيم مهنة المحاماة..

## محامون: إصدار الملك قانون المحاماة يعكس رؤية تطوير منظومة العدالة



○ زهير عبد اللطيف.



○ فاطمة بن رجب.



○ علي العرادي.



○ عبد الرحمن غنيم.



○ صلاح المدفع.

## كتب: إسلام محفوظ

جديدة تركز على رفع كفاءة الممارسة المهنية، وتعزيز استقلالية المحامي، ومواكبة التحولات المتسارعة في القطاع العدلي والقانوني والتقني. وفن المتحدثون الدعم الكبير الذي تحظى به مهنة المحاماة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً أن القانون الجديد يعكس رؤية وطنية لتطوير منظومة العدالة وترسيخ مكانة المحامي كشريك أساسي في حماية الحقوق وسيادة القانون.

في الخامس عشر من يونيو من كل عام، تحتفي الأسرة القانونية في مملكة البحرين بيوم المحامي البحريني، ويأتي الاحتفاء هذا العام تزامناً مع مصادقة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، على إصدار قانون المحاماة، وهي المناسبة التي أكد قانونيون ومحامون أنها تمثل محطة تاريخية في مسيرة تطوير مهنة المحاماة بمملكة البحرين، بعد أكثر من أربعة عقود من العمل بالتشريع السابق، مشيرين إلى أن القانون يؤسس لمرحلة

## القانون الجديد يواكب التحول الرقمي ويدعم رسالة المحاماة

المهنية، فإن تحديث التشريعات المنظمة لمهنة المحاماة يعد ضرورة تفرضها المتغيرات المتسارعة والتطور المستمر في العمل القانوني ومن المتوقع أن يسهم القانون الجديد في تعزيز مكانة المحاماة، والارتقاء بالمعايير المهنية، وتطوير البيئة القانونية بما يحقق مزيداً من الكفاءة والتنظيم.

وقالت: «لا شك أن هذه الخطوة تعكس حرص القيادة الرشيدة على دعم مهنة المحاماة باعتبارها شريكاً أساسياً في تحقيق العدالة، كما تؤكد استمرار النهج الوطني في تحديث التشريعات بما يواكب متطلبات المرحلة المقبلة، ويعزز الثقة في المنظومة القانونية والقضائية بمملكة البحرين».

كما أكد المستشار القانوني المحامي زهير عبد الله اللطيف إن صدور قانون المحاماة بجماعة ودعم جلالته الملك المعظم يمثل علامة فارقة في مسيرتنا المهنية باعتباره إنجازاً تشريعياً وطنياً ضخماً، جاء ثمره تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وجمعية المحامين البحرينية، ليلبي تطلعات جيل كامل من المحامين الذين طالما نادوا بتطوير قانون المحاماة الصادر منذ عام 1979، ليحسد نقلة أفضل الممارسات الدولية الحديثة.

ولفت المستشار عبد اللطيف أن القانون الجديد التنظيم وضاع ضوابط لعمل مكاتب المحاماة، واستطاع أن يواكب متطلبات التحول الرقمي الحاصل في العمل العدلي بالمملكة، وهو يرفع من جاهزيتها للتعامل مع النزاعات الدولية باحترافية أكبر وبذلك يستقطب استثمارات أكبر، وقال إن البيئة التشريعية المتطورة تعد أحد أبرز عوامل توطئ الاستثمارات في العالم اليوم.

وأكد زهير أن القانون يمنح المحامي فرصة لممارسة المهنة باستقلالية حيث يسهم في تعزيز الحصانة المهنية وتحسين الأوضاع المهنية لأعضاء القضاء الواقف، ويعالج الكثير من نواقص القانون القديم، وقال: «أثق بأن هذا القانون سيكون حجر الأساس لتطوير مهنة المحاماة والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وبما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة».

جهة أخرى، من خلال بناء إطار تشريعي أكثر حداثة وقدرة على استيعاب المستجدات القانونية والمهنية.

وأشار العرادي إلى أن المحاماة شريك أصيل في تحقيق العدالة وصون الحقوق والحريات وترسيخ سيادة القانون، وهو ما يسر المكانة التي تحظى بها المهنة في النظم الدستورية الحديثة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للمنظومة القضائية. مستنداً أن تطوير التشريعات المنظمة للمحاماة يعد استمارةً مباشرةً في تعزيز العدالة الناجزة ورفع جودة الأداء القانوني، وترسيخ الضمانات المهنية والأخلاقية التي تكفل المجتمع الحصول على خدمات قانونية تتسم بالكفاءة والاستقلالية والاحترافية.

وأضاف العرادي أن القانون الجديد يجسد في جوهره رؤية تشريعية متقدمة تتسق مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، إذ إن بناء اقتصاد تنافسي ومستدام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن وجود بيئة قانونية مستقرة ومتطورة وموثوقة، فكلما ارتفعت كفاءة المنظومة العدلية والقانونية، ازدادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال وترسيخ مبادئ الحوكمة وسيادة القانون. ولذلك فإن تطوير مهنة المحاماة ورفع معاييرها المهنية وتوسيع آفاق التنافسية بين ممارسيها يمثل عنصراً أساسياً في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المؤسسية التي تتشدها المملكة.

## تحديث للمنظومة

فيما أشارت الحامية فاطمة بن رجب أن مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم على قانون المحاماة الجديد، يؤكد اهتمام جلالته المستمر بتطوير المنظومة التشريعية والعدلية، وترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات وتأتي هذه الخطوة امتداداً للرؤية الإصلاحية الشاملة التي يقودها جلالته، والتي أولت القطاع القانوني والقضائي عناية خاصة باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات.

وأشارت إلى أنه من واقع الممارسة

إلى مستويات تنافسية إقليمية ودولية». **مرحلة جديدة في العمل القانوني** وأكد علي عبدالله العرادي، عضو مجلس الشورى، أن مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، على قانون رقم (24) لسنة 2026 بإصدار قانون المحاماة، تمثل خطوة تشريعية مفصلية في مسار تطوير البيئة القانونية والعدلية بمملكة البحرين، وتعكس النهج الإصلاحي المتجدد الذي يقوده جلالته أيده الله في تحديث التشريعات الوطنية بما يتواءم مع متطلبات الدولة الحديثة، ويعزز من كفاءة تطور التشريعات ولدورهم الوطني في تطوير التشريعات يهدف أحد المؤشرات الجوهرية على تطور المملكة وقدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية المتسارعة.

وأوضح العرادي أن الدلالة الرمزية والوطنية لمصادقة جلالته الملك المعظم على القانون تتصّب أعمى استثنائية لتزامنا مع يوم المحامي البحريني، الأمر الذي يعكس حجم التقدير والاهتمام الذي يوليّه جلالته للمحاماة والمحاميين ولدورهم الوطني في إرساء دعائم العدالة وحماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، منوهاً إلى أن هذه اللقطة الملكية الكريمة تحمل رسالة واضحة مفادها أن تطوير مهنة المحاماة يمثل جزءاً أصيلاً من مشروع المملكة في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وأن المحامي البحريني سيظل شريكاً فاعلاً في مسيرة البناء الوطني والتنمية الشاملة.

وذكر العرادي أن أهمية قانون المحاماة تنبع من كونه يؤسس لمرحلة جديدة في تطوير العمل القانوني المؤسسي في المملكة، بعد أن ظل القانون السابق يشكل الإطار الناظم للمهنة لأكثر من أربعة عقود شهدت خلالها البحرين والعالم تحولات عميقة في طبيعة الخدمات القانونية، وتطوراً متسارعاً في بيئات الأعمال والاستثمار والتحديات الحديثة وآليات التقاضي وتسوية المنازعات. مبيّناً أن القانون الجديد جاء ليعد صياغة العلاقة بين متطلبات المهنة ورسالتها السامية من جهة، ومقتضيات التطور الاقتصادي والتنموي من

كما يؤكد حرصه على تعزيز مكانة المحامي باعتباره شريكاً أساسياً في تحقيق العدالة، وركناً أصيلاً من أركان المنظومة القضائية. كما أوضح أنه من المؤمل أن يسهم القانون الجديد في تطوير البيئة المهنية للمحاماة، وتعزيز الضمانات المتعلقة بأداء الرسالة القانونية، ورفع مستوى الممارسة المهنية، ومواكبة المستجدات التقنية والرقمية، بما يعزز جودة الخدمات القانونية المقدمة للأفراد والمؤسسات، ويرسخ مكانة البحرين كمركز قانوني وقضائي متطور في المنطقة.

ووجه أسمى آيات التهنئة والتقدير إلى جميع الزميلات والزملاء المحامين والمحاميات في مملكة البحرين، تقديراً لعظمتهم وجهدهم في خدمة العدالة والدفاع عن الحقوق، كما نرفع خالص الشكر والعرفان إلى جلالته الملك المعظم وسمو ولي العهد رئيس الوزراء على الإهتمام والدعم المتواصل لتطوير منظومة العدالة وتعزيز دولة القانون والمؤسسات.

كما أكد المحامي الشيخ راشد آل خليفة أن هذا القانون يمثل محطة تاريخية ونقطة نوعية مرتقبة لتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في مملكة البحرين بما يواكب النهضة التنموية الشاملة.

وأشار إلى أن القانون الجديد جاء ليلبي تطلعات الجسم القانوني عبر إحلال بيئة تشريعية عصرية بديلة للقانون القديم الصادر منذ عام 1980، حيث يضع أطراً تنظيمية واضحة تضمن رفع كفاءة ممارسة المهنة، وتعزيز حماية حقوق المحامين وحصانتهم أثناء أداء رسالتهم السامية في ترسيخ قيم العدالة وسيادة القانون. وأضاف «إن ما تضمنه القانون الجديد من تنظيم دقيق لمسألة حظر الجمع بين مهنة المحاماة والوظائف الأخرى في الشركات والبنوك، يسهم بشكل مباشر في تكريس مبدأ تفرد المحامي واستقلاله، وتوجيه الجهود لتطوير جودة الخدمات القانونية المقدمة للمواطنين. كما أن فتح الآفاق لتأسيس شركات المحاماة يربط مرتبة سيسهم في تأسيس العمل القانوني والارتقاء بالمكاتب الوطنية

وأمان، ومن ذلك تجريم الاعتداء على المحامي بسبب تأديته لواجبه، وتجريم انتحال صفة المحامي، فضلاً عن حظر القبض على المحامي أو تفتيش مكتبه إلا بأمر من النيابة العامة.

وأوضح المدفع أن القانون أقر كذلك إلزامية ارتداء رداء المحاماة أثناء الحضور أمام المحاكم، بما يعزز هيبته المهنية ويكرس مكانتها داخل المنظومة القضائية، لافتاً إلى أن هذه الأحكام لم تكن منظمّة في القانون الحالي.

## خطوة تشريعية

فيما أكد المحامي عبد الرحمن غنيم أن الخامس عشر من يونيو يحمل دلالات مهنية ووطنية عميقة، إذ يخلّد ذكرى الاجتماع التأسيسي لجمعية المحامين البحرينية عام 1974، ويجسد التقدير المستحق للدور الرائد الذي يضطلع به المحامون في حماية الحقوق والحريات، وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون، والإسهام في تعزيز الثقة بالشراكة مع أجنحة المنظومة القضائية بمملكة البحرين.

وأشار أن الاحتفاء هذا العام بطابع استثنائي وتاريخي، متمزناً مع صدور قانون المحاماة الجديد رقم (24) لسنة 2026، بعد مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، عليه، ليجل محل القانون رقم (26) لسنة 1980 الذي شكّل الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاماة طوال ستة وأربعين عاماً والذي أدي دوره في تنظيم المهنة خلال عقود شهدت تطورات متلاحقة على المستويات القانونية والاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن حجم التحولات التي شهدها العالم، وطبيعة

المنازعات الحديثة، والتوسع في الأنشطة التجارية والاستثمارية، والتطور الهائل في وسائل الاتصال والتقاضي الإلكتروني، كلها عوامل استدعت تحديث المنظومة التشريعية للمهنة بما ينسجم مع متطلبات العصر وتطلعات المستقبل.

وأشار أن قانون المحاماة الجديد خطوة تشريعية متقدمة تعكس الرؤية الإصلاحية والتطويرية التي تنتهجها مملكة البحرين في مختلف القطاعات العدلية والقانونية،



○ أحمد السلوم.

قانون المحاماة يمثل محطة تشريعية مهمة في مسار تطوير مهنة المحاماة في مملكة البحرين، لافتاً إلى أن تحديث الإطار القانوني المنظم للمهنة بعد سنوات طويلة من العمل بالقانون السابق، يعكس حرص السلطتين التنفيذية والتشريعية على مواكبة التطورات الحديثة، وتعزيز مكانة المحامي ضمن منظومة العدالة.

وأضاف النائب السلوم بقوله: «إن مشروع القانون الجديد، وما حظي به من نقاشات موسعة داخل السلطة التشريعية ومع الجهات ذات العلاقة، يؤكد أهمية الشراكة بين مؤسسات الدولة وأهل المهنة في صياغة تشريعات متوازنة، تراعي حقوق المحامين، وتحفظ في الوقت ذاته حقوق الموكلين والمتقاضين، بما يسهم في تنظيم المهنة ورفع كفاءتها وترسيخ قيمها المهنية».

وبين النائب السلوم أن تطوير قانون المحاماة يجب أن يُنظر إليه باعتباره خطوة في اتجاه تعزيز العدالة الناجزة،

حيث أكد رئيس جمعية المحامين البحرينية المحامي صلاح أحمد المدفع أن قانون المحاماة الجديد يُمثل نقلة تشريعية مهمة طال انتظارها، ويواكب التطورات المتسارعة التي شهدها القطاع العدلي والحقوق في مملكة البحرين خلال العقود الماضية، مشيراً إلى أن الحاجة إلى تحديث التشريع أصبحت ملحة بعد أكثر من 45 عاماً من العمل بقانون المحاماة الحالي.

حيث قدم رئيس الجمعية الشكر الجزيل والامتنان العظيم لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على دعمه ومساندته لمهنة المحاماة ومنتسبيها وعلى تصديقه وإصداره لقانون المحاماة وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على إتاحة الفرصة لمجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية للقاء سموه، والاستماع إلى توجهات سموه الكريمة وهو اللقاء الذي يعبر عن دعم سموه وساندته لمهنة المحاماة والذي توج بإصدار قانون المحاماة مما كان له بالغ الأثر في نفوس المحامين البحرنيين.

وقال المدفع إن القانون الجديد جاء ليؤسس مرحلة أكثر تطوراً في تنظيم مهنة المحاماة، من خلال وضع معايير حديثة تضمن كفاءة وتأهيل المتخصصين إلى المهنة، بما يعكس إيجاباً على جودة الخدمات القانونية المقدمة للمجتمع، ويسهم في تعزيز حماية حقوق المتقاضين وتحقيق العدالة الناجزة.

وأضاف المدفع أن من أبرز ما تضمنه القانون استحداث اشتراطات نوعية للدخول إلى المهنة، من بينها امتحان القبول، والبرنامج التدريبي الإلزامي، واختبار الرخصة، وهي متطلبات من شأنها التأكيد من امتلاك المحامي للمهارات والمعارف اللازمة قبل مزاولته المهنة، بما يحافظ على مكانة المحاماة باعتبارها إحدى أعرق المهن القانونية.

وأشار المدفع إلى أن القانون لم يقتصر على تطوير لبيات الالتحاق بالمهنة، بل تضمن أيضاً عدداً من الضمانات التي تعزز قدرة المحامي على أداء رسالته المهنية باستقلالية

## أحمد السلوم: إقرار مشروع قانون المحاماة

## محطة مهمة في تطوير المنظومة العدلية

وضمن ممارسة مهنية قائمة على الكفاءة والالتزام والمسؤولية، مشيراً إلى أن تنظيم شروط القيد، ضوابط مزاوله المهنة، أحكام التأديب، والعلاقة بين المحامي وموكله، كلها عناصر أساسية في حماية مكانة المحاماة وصون رسالتها.

وأكد النائب السلوم أن مجلس النواب يولي اهتماماً كبيراً بالتشريعات ذات الصلة بالعدالة وسيادة القانون، باعتبارها من الركائز الأساسية لدولة المؤسسات، مشدداً على أن تطوير مهنة المحاماة لا يخدم المحامين وحدهم، بل يعكس إيجاباً على المتقاضين، وعلى جودة الخدمات القانونية، وعلى ثقة المجتمع في المنظومة العدلية، مشيداً في الوقت نفسه بالدور الذي تقوم به جمعية المحامين البحرينية في الدفاع عن قضايا المهنة، وطرح المرئيات والملاحظات التي تسهم في تطوير التشريعات المنظمة لها، مؤكداً أن الحوار المهني المسؤول بين الجهات الرسمية وأهل الاختصاص، هو الطريق الأمثل للوصول إلى تشريعات أكثر توازناً وفاعلية.

كما توجه النائب السلوم بالتهنئة إلى جميع المحامين والمحاميات في مملكة البحرين بمناسبة يوم المحامي البحريني، مثنياً على جهودهم في خدمة العدالة، ومتيناً أن يشكل إقرار مشروع قانون المحاماة، مرحلة جديدة نحو مزيد من التطوير المهني ودورها الوطني. وذكرت اللجنة أن قانون المحاماة الجديد يجسد نموذجاً نوعياً للتكامل القائم بين



○ أحمد السلوم.

أحد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب أحمد صباح السلوم، بمناسبة يوم المحامي البحريني، أن مهنة المحاماة في مملكة البحرين تمثل ركناً أصيلاً من أركان العدالة، وشريكاً أساسياً في حماية الحقوق والحريات، وترسيخ سيادة القانون، مشيداً بما يقدمه المحامون البحرينيون من دور مهني و وطني في خدمة المتقاضين، ودعم مسيرة العدالة، وتعزيز الثقة في المنظومة القضائية.

وأشار النائب السلوم إلى أن ما وصلت إليه مملكة البحرين من تطور في منظومتها العدلية والقانونية يأتي في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وما تحظى به مسيرة التطوير التشريعي والمؤسسي من دعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما عزز مكانة دولة القانون والمؤسسات، ورسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية الحقوق.

وقال النائب السلوم: «إن تخصيص يوم للمحامي البحريني يعكس التقدير المستحق لهذه المهنة ورسالتها النبيلة، لما تضطلع به من مسؤولية في الدفاع عن الحقوق، إرساء مبادئ العدالة، والمساهمة في نشر الثقافة القانونية داخل المجتمع»، مؤكداً أن المحامي لا يؤدي وظيفة مهنية فحسب، بل يحمل رسالة قانونية وإنسانية تتصل مباشرة باستقرار المجتمع وصون الحقوق.

وأشار النائب السلوم إلى أن ما شهدته الفترة الأخيرة من إقرار مشروع



اللجنة إلى أن القانون يحقق توازناً دقيقاً بين تعزيز استقلال المهنة وحماية المحامين من جهة، وتطوير الأطر التنظيمية والمهنية لممارسة العمل القانوني الشوري، شملت مراجعة جميع مواد وأحكامه والإطلاع على التجارب التشريعية المقارنة والتنسيق مع الجهات المعنية، وصولاً إلى صياغة موازنة تراعي المصلحة العامة وتحافظ على استقلال مهنة المحاماة ورسالتها السامية. مع ضمان توافق أحكام القانون مع العبادئ الدستورية المستقرة. وبيّنت اللجنة أن القانون الجديد يرسخ مكانة المحاماة كمهنة حرة تشارك في تحقيق العدالة وتكفل حق الدفاع، ويعزز الضمانات المقررة للمحامين أثناء ممارسة مهنتهم، إلى جانب استحداث منظومة أكثر تطوراً للتأهيل والتدريب ورفع الكفاءة المهنية، بما يعكس إيجاباً على جودة الخدمات القانونية المقدمة للمتقاضين ويرفع من مستوى الأداء المهني في القطاع القانوني. لافتة



أكدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، برئاسة الحامية دلال جاسم الزايد، أن مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، على قانون رقم (24) لسنة 2026 بإصدار قانون المحاماة تمثل خطوة تشريعية متقدمة ضمن مشروع التحديث القانوني الذي تشهده مملكة البحرين، وتجسد استمرارية العملية التشريعية التي تقوم على تطوير القوانين المنظمة للمهن والقطاعات الحيوية بما يكفل استمرار فاعليتها وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات الوطنية والدولية.

وأشارت اللجنة إلى أن قانون المحاماة الجديد يعد أحد التشريعات المحورية المرتبطة بتحقيق العدالة وضمان حق الدفاع وتعزيز جودة الخدمات القانونية في مملكة البحرين، بما ينسجم مع مسيرة التطوير التشريعي الشامل التي تنتهجها المنظومة التشريعية مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، موضحة

اللجنة أن صدور القانون بالتزامن مع يوم المحامي البحريني الذي يصادف الخامس عشر من يونيو، يحمل دلالات وطنية ومهنية مهمة، ويعكس ما تحظى به مهنة المحاماة من تقدير باعتبارها ركيزة أساسية في عمل السلطة القضائية، وفي حماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وأشارت اللجنة إلى أن قانون المحاماة الجديد جاء استجابة لحاجة تشريعية قائمة، في ظل مضى أكثر من أربعة عقود على العمل بالقانون السابق، وما شهدته مهنة المحاماة خلال تلك الفترة من تطورات جوهرية على المستويات القانونية والقضائية والاقتصادية، الأمر الذي استدعى إيجاد إطار تشريعي حديث يواكب أفضل الممارسات المعاصرة ويعزز مكانة المهنة ودورها الوطني. وذكرت اللجنة أن قانون المحاماة الجديد يجسد نموذجاً نوعياً للتكامل القائم بين